مَا لا يَنْصَرِفُ[1]

٦٥٠- الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا مَعْنًى بِهِ يَكُـونُ الاسْـمُ أَمْكَنَـا

يعني: أن الصرف هو التنوين الذي يبين به أن الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن، وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما الصرف وعرفة لأن بمعرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف، فما وجد فيه

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ بَابَ ما لا يَنْصَرِفُ قُصِدَ أَنْ يُمْنَعَ التَّنْوِينَ؛ لأَنَّهُ شَابَهَ الْفِعْلَ، وَالتَّنْوِينُ مِنْ عَلامَات التَّمَكُّنِ، ولا يَكُونُ في الْفِعْلِ، فَلَمَّا شَابَهَ هَذَا النَّوْعُ منَ الاسْمِ الْفِعْلَ أَرَادُوا أَنْ يَمْنَعُوهُ بَعْضَ ما لا يَكُونُ فيه وَهُوَ التَّنْوِينُ، وَلَمْ يَكُنِ الْجَرُّ مَقْصُودًا بالْمَنْعِ؛ إلا أَنَّهُ مُنِعَ لِكَوْنِه صَاحِبًا للتَّنْوِين، وَذَلِكَ أَنَّهُ شَارَكَهُ فِي الاخْتِصَاصِ بالاسْمِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ كَمَا كَانَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ أَنَّهُ قَامَ مَقَامَ التَّنْوِينِ وَعَاقَبَهُ فِي الإِضَافَةِ، تَقُولُ: غُلامٌ، فَتَجِدُ التَّنْوِينَ ثَابِتًا فيه فَإِذَا أَضَفْتَهُ فَقُلْتَ: غُلامُ زَيْدٍ، وَجَدْتَ الْمَجْرُورَ قَائِمًا مَقَامَ التَّنْوِينِ وَمُعَاقِبًا لَهُ، فَلَمَّا كَانُوا قَدْ جَعَلُوا بَيْنَ الجَرِّ وَالتَّنْوِينِ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةَ وَالاتِّصَالَ، وَقَصَدُوا أَنْ يَمْنَعُوا هَذَا الْبَابَ التَّنْوِينَ مَنَعُوهُ الْجَرَّ أَيْضًا، وَقَالُوا: مَرَرْتُ بِأَحْمَرَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْجَرَّ غَيْرُ مَقْصُودٍ مَنْعُهُ الْبَتَّةَ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ مُصَاحَبَتِه التَّنْوِينَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَمِنُوا إِلْحَاقَ التَّنْوِينَ بِأَنْ دَخَلَ الاسْمَ الإِضَافَةُ أَوِ الأَلِفُ وَاللامُ، أَعَادُوا الْجَرَّ، فَقَالُوا: مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ وَبِالأَحْمَرِ، وَلَمْ يَقُولُوا: بِأَحْمَدَكُمْ ولا بِالأَحْمَرَ، فَلَوْ كَانَ مِنْ قَصْدِهِمْ مَنْعُ الْجَرِّ عَلَى انْفِرَادِه لَمَا أَتَوْا به حَيْثُ أَمِنُوا إِلْحَاقَ التَّنْوِينِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُنْصَرِفَ ما يَدْخُلُهُ الْجَرُّ مَعَ التَّنْوِينِ، وَغَيْرَ الْمُنْصَرِفِ ما لَمْ يَدْخُلْهُ الْجَرُّ مَعَ التَّنْوِينِ، وَكَانَ الشَّيْخُ يُؤْثِرُ هَذِه الْعِبَارَةَ عَلَى قَوْلِه: ما لا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ؛ لأَنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ أَنَّهُمَا لا يَدْخُلانِه بِحَال، وَإِذَا قِيلَ مَعَ التَّنْوِينِ لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ، وَكَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُمَا لا يَجْتَمِعَانِ، وَأَمَّا وَجْهُ مُشَابَهَةِ هَذَا النَّوْعِ لِلْفِعْلِ فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ الاسْمِ فِي التَّأْلِيفِ بِدَلالَةِ ما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ.

وَهَذِه الأَسْمَاءُ الَّتِي لا تَتَصَرَّفُ يَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِد مِنْهَا سَبَبَانِ فَرْعَانِ، تَقُولُ: سُعَادُ، فَيَكُونُ فيه التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ وَكُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا فَرْعٌ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ مَنْكُورًا ثُمَّ يُعَرَّفُ، وَكَذَا التَّأْنِيثُ مَرْتَبَتُهُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ التَّذْكِيرِ، وَكَذَا الأَسْبَابُ التِّسْعَةُ فُرُوعٌ كُلُّهَا وَسَتَرَاهَا فِي بَابِهَا، فَسُعَادُ لَمَّا دَخَلَهُ فَرْعَانِ شَابَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ فَرْعٌ، وَهَذَا الاسْمُ قَدْ دَخَلَهُ فَرْعِيَّةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ.

فَبَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ يُعْرَفُ مَعْنَى قَوْلِه: مَا كَانَ ثَانِيًا مِنْ جِهَتَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ فَرْعٍ ثَانٍ الأَصْلِ، وَالأَصْلُ أَوَّلٌ لَهُ، فَالتَّأْنِيثُ ثَانٍ لِلتَّذْكِيرِ، وَالتَّعْرِيفُ ثَانٍ لِلتَّنْكِيرِ، وَكَذَا جَمِيعُ الأَسْبَابِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ سُعَادُ بِتَأْنِيثِه ثَانِيًا لِلْمُذَكَّرِ وَبِتَعْرِيفِه ثَانِيًا لِلْمُنَكَّرِ فَيَكُونُ ثَانِيًا مِنْ وَجْهَيْنِ، وَإِذَا كَانَ ثَانِيًا مِنْ وَجْهَيْنِ، وَالْفِعْلُ ثَانٍ لِلاسْمِ كَانَ مُشْبِهًا لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَهِيَ مِمَّا لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ.

وَعَلَى هَذَا السَّنَنِ يَكُونُ كُلُّ اسْمٍ غَيْرَ مُنْصَرِف إلا أَنَّا اكْتَفَيْنَا بذكْرِ وَاحد، إِذْ كَانَ الْمَقْصُودُ أَنْ يُعْرَفَ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَحْكَامِ الصَّرْفِ وَمَنْعِه فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف. ثم إن جميع مالا ينصرف اثنا عشر نوعا: خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

٦٥١- فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

يعني: أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أي كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفردا أو جمعا نحو: ذكرى وسلمى وحبلى وسكرى، وحمراء وأسماء وزكرياء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام علتين وهما: التأنيث ولزوم ألف التأنيث (**فألف التأنيث**) مبتدأ وخبره (**منع**) و(**مطلقا**) حال من الضمير في (**منع**) العائد على المبتدأ، و(**حواه**) صلة (**الذي**) والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في (**حواه**) والهاء في حواه عائد على التأنيث، و(**كيفما وقع**) شرط حذفه جوابه لدلالة ما تقم عليه والتقدير: كيفما وقع منع الصرف. ثم أشار إلى النوع الثاني مما يمنع النكرة فقال:

٦٥٢-وَزَائِدَا فَعْلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

يعني: أن زائدي فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا في وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث والمانع من الصرف الألف والنون والصفة، وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو (**فعلان**) وفهم من قوله (**في وصف**) أن هاتين الزيادتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان. وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين الزيادتين إذا أنت بالهاء لم يمتنع نحو ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما: غضبى وسكرى، ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

و (**زائد**) معطوف على الضمير المستتر في (**منع**) العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول وزائدا فعلان كذلك، و(**في وصف**) متعلق بـ (**زائدا**) و(**سلم**) إلى آخر البيت في موضع الصفة لـ (**وصف**) و(**ختم**) في موضع المفعول الثاني لـ (**يرى**) و(**بناء**) متعلق بـ (**ختم**) ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٥٣- وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلا

يعني: أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء يصرف، وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفا انصرف كأفكل اسم للدعوة. وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد. وفهم منه أيضاً أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب.

وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنث بالهاء منصرف كقولهم أرمل للفقير فإن مؤنثه أرملة. وشمل أفعل ما مؤنثه فعلا كأحمر وحمراء. وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى. وما لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة، لأن قوله (**مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا**) شامل له. وشمل أيضاً ما اسميته عارضته كأدهم. و(**وصف**) معطوف على (**زائدا**) ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في (**زائدا فعلان**) و(**أصلي**) نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ،و (**وزن**) معطوف على وصف، و(**ممنوع**) حال من أفعل، و(**بتا**) متعلق بـــ (**تأنيث**) ثم صرح بمفهوم قوله (**أصلي**) فقال:

٦٥٤- وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

يعني: أن وزن أفعل إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا: مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك أرنب أي ذليل وأصله الأرنب، وكما يلغي عارض الوصفية فكذلك أيضاً يلغي عارض الإسمية وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ**) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفا فيجري مجرى الأسماء فتلغى الإسمية ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله:

٦٥٥- فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

من أسماء القيد (**أدهم**) وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الإسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مررت بأدهم أي بقيد، ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً، فـــ (**الأدهم**) مبتدأ، و(**القيد**) بدل منه بدل الشيء من الشيء، و(**انْصِرَافُهُ مُنِعْ**) خبر المبتدأ، و(**لكونه**) متعلق بـــ (**منع**) و(**في الأصل**) متعلق بـــ (**وضع**).

ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٦- وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

(**أجدل**) اسم للصقر، و(**أخيل**) اسم لطائر ذي خيلان، و(**أفعى**) اسم لضرب من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف، ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في (**أجدل**) لأنه في الجدل وهو القوة، و(**أخيل**) لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان، وفهم من قوله: (**مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا**) أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع ما لا ينصرف في النكرة فقال:

٦٥٧- وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ في لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَأُخَرْ

يعني: أن هذه الأسماء التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف، أما (**مثنى**) فهو وصف معدول من اثنين اثنين، فإذا قلت: جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما (**ثلاث**) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضاً مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما (**آخر**) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنثى آخر، وحق ما كان كذلك أن يستعمل بأل وبالإضافة فعدل عما يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته.

ثم قال:

٦٥٨- وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلِيُعْلَمَا

يعني: أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثل وثلاث ومربع ورباع. و(**وزن**) مبتدأ والخبر في قوله (**كهما**) أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن، و(**من أحد**) وما بعده في موضع الحال في الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال:

٦٥٩- وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلا

يعني: أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء، وثالثة ألف بعدها حرفان كمفاعل، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظير في الواحد، وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كمساجد، وما أوله غير كدراهم، وشمل قوله (**المفاعيل**) ما أوله ميم كمصابيح، وما ليس أوله ميما كدنانير، و(**كافلا**) خبر (**كن**) و(**بمنع**) متلعق بـ (**كافلا**) و(**مفاعلا**) مفعول بـ (**مشبه**).

ثم إن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان: أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا إشكال في منع التنوين منه. والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٦٠- وَذَا اعْتِلالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

يعني: أن ما كان من المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذفه الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين في آخره في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جوار، ومررت بجوار، وسكنت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح فتقول: رأيت جواري. وفهم لحاق التنوين في آخره في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جوار،

ومررت بجوار، وسكنت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح فتقول: رأيت جواري.

وفهم من قوله (**كالجواري**) أن نحو عذارى ليس كذلك وإن كان معتلا، وظاهر النظم أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة، والتنوين في سار للصرف، ويخالفه أيضاً أن المقدر في باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار الكسرة.

و (**ذا اعتلال**) مفعول بفعل مضمر يفسره (**أجره**) و(**كسار**) متعلق بـــ (**أجره**) و(**منه**) متعلق بـــ (**اعتلال**) و(**كالجواري**) في موضع نصب على الحال ا هـــ.

٦٦١- وَلِسَــرَاوِيلَ بِهَــذَا الجَمْــعِ شَــبَهٌ اقْتَضَــى عُمُــومَ المَنْــعِ

يعني أن (**سراويل**) ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل، وفهم من قوله (**شبه**) أن (**سراويل**) ليس بجميع وهو الصحيح خلافا قال أنه جمع سروال أو سروالة.

ثم قال:

٦٦٢- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَــا لَحِــقْ بِــهِ فَالانْصِــرَافُ مَنْعُــهُ يَحِــق

يعني: أن ما (**سمي**) به من الجمع المذكور (**أَوْ بِمَا لَحِقْ به**) كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد وسراويل: مررت بمساجد وسراويل، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، هذا معنى ما شرح به المرادي هذا البيت، وعندي أن قوله: (**وإن به سمي**) أي وإن سمي بسراويل (**أَوْ بِمَا لَحِقْ به**) يعني من جمع ما تقدم من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجميع في منع الصرف في التسمية، ولا وجه لتخصيص الجمع، وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية، والضمير في (**به**) الأول على الشرح الأول عائد على الجمع، وكذلك (**به**) الثاني، و(**ما**) واقعة على (**سراويل**) والضمير العائد على الموصول الفاعل بـــ (**لحق**) وهو عائد على (**سراويل**).

وأما على التفسير الثاني فالضمير في (**به**) الأول عائد على (**سراويل**) وفي (**به**) الثاني عائد على أنوع ما لا ينصرف في النكرة، و(**ما**) واقعة على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء. في (**به**) والتقدير: وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أي تبعها فالانصراف منعه يحق (**فالانصراف**) مبتدأ، و(**منعه**) مبتدأ ثان، و(**بحق**) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، والأول مع ما بعده جواب الشرط.

ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول منها بقوله:

٦٦٣- وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكْرِبَا

يعني: أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين هل تركيب الإسناد وهي الجملة نحو: برق نحوه، وعلى تركيب الإضافة نو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا، والمزج في اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويبني آخر الأول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو: معدي كرب.

وخرج بقوله (**تركيب مزج**) تركيب الإسناد وتركيب الإضافة، وخرج بذكر المثال ما خُتم "بَوَيْه"[1] من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى. و(**العلم**) مفعول بفعل مضمر يفسره (**امنع**) و(**مركبا**) حال من (**العلم**) (**تركيب**) مفعول مطلق والعامل فيه (**مركبا**).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٦٤- كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلانَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

يعني أن العلمية أيضاً تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله (**فعلان**) يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله (**وزائدا فعلان**) في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله (**كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا**) فعلم أن الوزن غير مخصوص لأن وزن أصبهان أفعلان، ووزن غطفان فعلان، وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو: سلمان وعمران وعثمان وخراسان. (**حَاوِي زَائِدَيْ**) مبتدأ وخبره في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير: كذاك علم حاوي زائدي فعلان. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى لأول منهما فقال:

٦٦٥- كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

يعني: أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهبة، أو زائدا كخولة وعائشة، وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكر كطلحة. ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه وقد أشار إلى الأول بقوله: (**وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى**).

٦٦٦-فَوْقَ الثَّلاث أَوْ كَحُورَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْد اسْمَ امْرَأَة لا اسْمَ ذَكَرْ

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع:

الأول: الزائد على ثلاث كزينب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

---

(١) الكَسْرُ فيما خُتم "بَوَيْه" كسِيبَوَيْه.

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

الرابع: أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث، كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه نقل من الخفة إلى الثقل.

و (**شرط**) مبتدأ، و(**منع**) مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى (**العار**) ومصدر مضاف إلى المفعول، و(**العار**) أصله العاري بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة، و(**كونه**) خبر المبتدأ، و(**ارتقى**) في موضع الخبر لكون، و(**فوق**) متعلق بـ (**ارتقى**) و(**الثلاث**) مضاف إليه وهو مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث، و(**أو زيد**) مخفوض بالعطف على (**كَحُورَ أَوْ سَقَرْ**) و(**اسم امرأة**) حال من (**زيد**) و(**لا اسم**) معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله (**اسم امرأة**). ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

٦٦٧-وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَق

يعني: أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز في وجهان: المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله: (**وَالمَنْعُ أَحَق**) وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال[1]: [المنسرح]

لَم تَتَلَفَّعْ بِفَضلِ مِئزَرِهَا دَعدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ في الْعُلَبِ

فصرف الأول ومنع الثاني. و(**وجهان**) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (**في العادم**) و(**تذكيرا**) مفعول بالعادم، و(**سبق**) في موضع الصفة لتذكير، و(**عجمة**) معطوف على (**تذكيرا**).

ثم انتقل إلى الرابع فقال:

---

(١) يُنسب لجرير، ولعُبيد الله بن قيس الرّقيّات.

و (التلفّع): الالتحاف بالثّوب. و (الفضل): الزّيادة.

و (العلَب): جمع علبة؛ وهو: إناءٌ من جلد يشرب به الأعراب.

فهو يصفها بأنها حضريّة رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه الأعراب، ولا تشرب فيما يشربون.

والشّاهدُ فيه: صرفُ (دعْد) وترك صرفها في بيتٍ واحد؛ وكِلا الأمرين جائز، والمختار منع الصّرف عند سيبويه،والخليل، وجميع البصريّين، ويوجِب الزّجّاج منع صرفه.

انظر: الكتاب ٢٤١/٣، وأدب الكاتب ٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، واللّسان (دعد) ١٦٦/٣، (لفع) ٣٢١/٨، والأشمونيّ ٢٥٤/٣، وملحق ديوان جرير ١٠٢١/٢، وملحق ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات ١٧٨.

٦٦٨-وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

يعني: أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف، وفهم من قوله (**العَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ**) أن الإسم إذا كان أعجميا وكان في كلام العجم غير علم انصرف كَلجام، وأنه إذا كان في كلام العجم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضاً نحو بندار اسم رجل، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم، من سائر الأعاجم. وفهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل السان الوسط كنوح ولوط المتحرك الوسط نحو لمك، والذي توفرت فيه شروط المنع نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، و(**العجمي**) مبتدأ، و(**الوضع**) مضاف إليه، و(**التعريف**) معطوف على (**الوضع**) و(**مع**) في موضع الحال من العجمي، و(**زيد**) مصدر زاد، يقال: زاد زيدا وزيادة، وحذف التاء من (**الثلاث**) لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان: التذكير والتأنيث، و(**صَرْفُهُ امْتَنَعْ**) مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول.

ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٦٩- كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعني: أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف، فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول إذا سمي به، وشمل الغالب ما وجود في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو إفعل بكر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو إصبع لكن وجود في الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك، وما كثر في الأسماء والأفعال معا نحو أفعال فإنه يوجد في الأفعال كثيرا نحو أركب وأشرب، وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأبدع، لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالبا من هذا الوجه، وكذلك (**يعلى**) وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يذهب في الأفعال ويرمغ في الأسماء، ومثل للغالب بـ (**أحمد ويعلي**) ولم يمثل الخاص، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فإنه منقول من كعسب إذا أسرع، و(**ذو وزن**) نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن، ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن، و(**غالب**) مخفوض بالعطف على (**يخص**) وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر، والتقدير: ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب.

ثم انتقل إلى السادس فقال:

٦٧٠- وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

يعني: أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو: علقي وذفرى مسمى بهما، لأن علقي ملحق بجعفر، وذفرى ملحق بدرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمي به انصرف وذلك نحو علياء فإنه ملحق بقرطاس، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. (**وما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**يصير**) و(**علما**) خبر (**يصير**) وفي (**يصير**) ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، و(**زِيدَتْ لِإلْحَاق**) في موضع الصفة لـــ(**ألف**) و(**ليس ينصرف**) في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله:

٦٧١- وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُــدِلا كَفُعَــلِ التَّوْكِيــدِ أَوْ كَــثُعَلا

فالأول منها قوله (**كَفُعَلِ التَّوْكِيد**) يعني أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الجنس وقيل إنه معرف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية، فإن حق جمعاء أن يجمع إلى جمعاوات.

والثاني هو قوله (**أَوْ كَثُعَلا**) اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص، وأما العدل فهو معدول عن فاعل، فعمر معدول عن عامر، وزفر معدول عن زافر، وثعل معدول عن ثاعل، وإنما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر، لأن الأكثر في الإعلام أن تكون منقولة، فعمر منقول عن عامر اسم فاعل عن عمر يعمر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارا، وجر التوكيد في قوله (**كَفُعَلِ التَّوْكِيد**) لإضافته إليه، وثعل معطوف على فعل التوكيد.

ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٧٢-وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِــهِ التَّعْــيِينُ قَصْــدًا يُعْتَبَــرْ

يعني: أن (**سحر**) إذا به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف، أما (**العدل**) فهو معدول من الألف واللام، وأما (**التعريف**) فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فـــ (**سحر**) ظرف مان غير متصرف ولا منصرف، و(**العدل**) مبتدأ، و(**التعريف**) معطوف عليه، و(**مانعا**) خبر وهو مضاف إلى (**سحر**) وهو على حذف مضاف أي مانعا صرف سحر، و(**إذا**) متعلق بـــ (**مانعا**) و(**التعيين**) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (**يعتبر**) و(**قصدا**) بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل (**يعتبر**). ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٦٧٣- ابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
٦٧٤- عِنْدَ تَمِيْمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

فذكر في (**فعال**) إذا كان علما لمؤنث لغتين: إحداهما البناء على الكسر لشبهة بتزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: (**ابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا**) والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف ما لا ينصرف للعلمية والعدل.

أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعله فحذام معدول عن حاذمة وهو قول: (**وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا.. عِنْدَ تَمِيْمٍ**) يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف، وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية.

وفهم من نسبة هذه اللغة لتميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز، و(**فعال**) مفعول بـــ و(**على الكسر**) متعلق بـــ (**ابن**) و(**علما ومؤنثا**) حالان من (**فعال**) و(**عند تميم**) متعلق بـــ (**نظير**).

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال: (**وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا**) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي العلمية إذا نكر انصرف وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في المنع في الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكور فتقول: رب معدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقبتهم.

وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة، فإنه إذا سمي يواجد من الأسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الكم ولا يريد (**مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا**) كائنًا ما كان، (**كل**) مضاف لـــ (**ما**) وهي موصولة، و(**التعريف**) مبتدأ وخبره (**أثرا**) و(**فيه**) متعلق بـــ (**أثرا**) والجملة صلة (**ما**) والضمير فيه عائد على الموصول. ثم قال:

٦٧٥- وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

يعني: أن ما كان منقوصا من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجري مجرى جوار، وقد تقدم أن (**جوار**) يلحقه التنوين رفعا وجرا، ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار بالبيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل

ويلحقه التنوين رفعا وجرا فتقول: هذا أعيم، ومررت بأعيم، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو (**جوار**) ومثاله في التعريف يعيل في تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض عن المحذوف.

و (**ما**) مبتدأ وهو موصول، و(**منقوصا**) خبر (**يكون**) و(**منه**) متعلق بـــ (**يكون**) والضمير في عائد على الاسم الذي لا ينصرف، و(**في إعرابه**) متعلق به (**يقتفى**) و(**نهج**) مفعول بـــ (**يقتفى**) والنهج الطريق، والجملة من يقتفي ومعمولاته خبر ما.

ثم قال:

٦٧٦- وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

يعني: أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله: عصائب طير تهتدي بعصائب. وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله عز وجل: ﴿سَلاسِلا وَأَغْلالا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف سلاسلا ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين، متفق على جوائزه، وفهم ذلك من إطلاقه.

وأما منع المنصرف فقد أشار إليه بقوله: (**وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ**) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة. وفهم الخلاف من قوله (**قد لا ينصرف**) فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله: [المتقارب]

فما كان قيس ولا حابس يفوقان مرادس في مجمع